الأمم المتحدة

A/C.4/67/SR.2*

الجمعية العامة

الدورة السابعة والستون

Distr.: General
28 January 2013
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الثانية

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد ميسون ..... (غابون)

المحتويات

البند ٥٦ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي**

البند ٥٧ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر في مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي**

البند ٥٨ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة**

البند ٥٩ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي**

البند ٦٠ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة ببنود أخرى في جدول أعمال)**

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٣.

** بنود قررت اللجنة النظر فيها معا.

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

12-53742X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠

البند ٥٦ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (A/67/23 (الفصلان السابع والثاني عشر) و A/67/23/Corr.1 و A/67/71)

البند ٥٧ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر في مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (A/67/23 (الفصلان الخامس والسابع) و A/67/23/Corr.1)

البند ٥٨ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/67/23 (الفصلان السادس والثاني عشر) و A/67/63/Corr.1، و A/67/64)

البند ٥٩ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (A/67/74)

البند ٦٠ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة ببنود أخرى في جدول أعمال) (A/67/23 (الفصول الثامن إلى الثاني عشر) و A/67/23/Corr.1، و A/67/366)

١ - **الرئيس:** استهل بالقول إن موضوع إنهاء الاستعمار كان أحد الموضوعات الفارقة في العقود الأخيرة، وإن الحكم الاستعماري بات إلى حد كبير مسألة من مخلفات الماضي بسبب الجهود التي بذلتها بالذات اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار. وقال إن العمل الذي قامت به الأمم المتحدة يظل مع ذلك غير مكتمل، فلا يزال باقياً على قائمتها ستة عشر إقليماً لم تتمتع بعد بالحكم الذاتي.

٢ - **السيد الجعفري** (الجمهورية العربية السورية): تكلم بوصفه مقرراً للجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، فعرض تقرير اللجنة الخاصة (A/67/23 و Corr.1). وقال إن التقرير يتضمن استعراضاً عاماً للعمل الذي اضطلعت به اللجنة على مدار العام ويناقش موضوعات محددة منها العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار، ونشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار، والعمل الذي تضطلع به الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة، والمعلومات المرسلة من الدول القائمة بالإدارة. ويعرض التقرير أيضاً مسحاً لأحوال عدد من فرادى الأقاليم ويفيد عن الحلقة الدراسة الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ التي عُقدت في كيوتو بإكوادور، في الفترة من ٣٠ أيار/مايو حتى ١ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وأضاف أن الحلقات الدراسية الإقليمية أصبحت مع تعذّر إيفاد البعثات الزائرة منذ عام ٢٠٠٦، أداة مفيدة لتقييم الأحوال الراهنة في الأقاليم. وأشار أيضاً إلى أن التقرير يُختتم بإيراد توصيات اللجنة الخاصة مصاغة في شكل مجموعة من مشاريع القرارات.

٣ - ولفت انتباه اللجنة إلى أنه جرى إدخال تصويب في مشروع القرار الرابع المتعلق بكاليدونيا الجديدة، حيث استعيض عن الفترة الزمنية المذكورة في نهاية الفقرة ٢٠ بما يلي ''في الفترة من ١٣ إلى ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٢''. وقال إن الأجزاء ذات الصلة في مشروع القرار الشامل الرابع بشأن الأقاليم الصغيرة قد يلزم تنقيحه أيضاً في وقت لاحق لإدراج التطورات المحتملة في جزر تركس وكايكوس وفي جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة.

٤ - **السيد موريخون** (إكوادور): تكلم بصفته رئيساً للجنة الخاصة، فنبّه إلى أن عمل اللجنة يسترشد دائما بميثاق الأمم المتحدة وإعلان إنهاء الاستعمار، وأكد أن اللجنة

ستواصل السير على هذا النهج خلال العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار.

٥ - وقال إنه في الوقت الراهن الذي يشهد أزمة اقتصادية عالمية، تتيح الحلقات الدراسية الإقليمية واجتماعات اللجنة الرابعة فرصة الإنصات إلى أصوات الأقاليم ومتابعة شواغلها، ومن خلال ذلك اكتساب فهم موضوعي لأحوالها. وأضاف أن التوصيات التي اعتمدتها الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ لعام ٢٠١٢ التي عُقدت في كيوتو، ستعين اللجنة في مواصلة تنفيذ خطة عمل العقد الدولي الثالث، وبالأخص فيما يتصل بأثر التغيرات المناخية والتنمية المستدامة على الأقاليم. ورأى أنه من بواعث التشجُّع قيام بعض الأقاليم بالمشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة المستدامة (مؤتمر ريو + ٢٠) المعقود في الآونة الأخيرة بالتعاون الوثيق مع الدول القائمة بالإدارة. فكاليدونيا الجديدة، على سبيل المثال، التي حضرت المؤتمر كجزء من الوفد الفرنسي عرضت الموقف المشترك للأقاليم الجزرية الصغيرة الأخرى في جماعة بلدان المحيط الهادئ.

٦ - وأردف يقول إنه من غير الممكن أن يجري التصدي للتحديات الراهنة إلا بمشاركة أصحاب المصلحة المعنيين، وأن يتم ذلك على أساس كل حالة على حدة. واعتبر أن أحد الشروط الأساسية لبلوغ هذا الهدف يكمن في اتباع نهج استباقي مركّز لإنهاء الاستعمار في كل إقليم، وكفالة سيولة واستمرارية الاتصالات مع البلدان القائمة بالإدارة؛ في الوقت الذي يمكن أن تسهم فيه مشاركة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أيضاً في فتح قنوات جديدة للتعاون مع الأقاليم.

٧ - **السيد خزاعي** (جمهورية إيران الإسلامية): تكلم باسم حركة بلدان عدم الانحياز فذكّر بأن الحركة تعلق أهمية كبرى دوماً على مسألة الحق في تقرير المصير وأعاد تأكيد دعمها التام لأماني الشعوب الرازحة تحت الحكم الاستعماري. وأعرب عن الأسف لعدم اكتمال عملية إنهاء الاستعمار لأنه منافٍ في كل أشكاله للميثاق ولإعلان إنهاء الاستعمار والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وبناء على ذلك، يتعين على الأمم المتحدة أن تجاهد من أجل القضاء عليه وفقما جاء أيضاً في التوصيات التي اعتمدتها القمة السادسة عشرة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات حركة بلدان عدم الانحياز المعقودة في طهران في آب/أغسطس ٢٠١٢، والاجتماع الوزاري السابع عشر المعقود في شرم الشيخ بمصر، في أيار/مايو ٢٠١٢. وقال إن العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار سيتيح للمجتمع الدولي فرصة فريدة لتحقيق هذه الغاية.

٨ - وأشار إلى المساعدة التي تسديها الحركة للعمل الشاق الذي تضطلع به اللجنة الخاصة، وحثها على تحسين التعاون المتبادل بينها وبين الدول القائمة بالإدارة. ورأى أنه يتعين على هذه الدول دفع تعويضات عن الخسائر البشرية والمادية التي تتحملها الشعوب المستعمرة جراء احتلالها من قِبَل هذه الدول. وأضاف أنه ينبغي للدول القائمة بالإدارة أن تدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعوب الخاضعة لحكمها وأن تساعدها في بلوغ تقرير المصير. وطالب الدول الأعضاء بألا تسمح بأن تؤدي الأنشطة الاقتصادية والأنشطة الأخرى التي تمارسها الدول القائمة بالإدارة إلى الإضرار بمصالح الشعوب، وأن تعمل على إنفاذ قرارات ومقررات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بشأن إعادة الممتلكات الثقافية للشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية أو الاحتلال الأجنبي.

٩ - واختتم بإعادة تأكيد حركة بلدان عدم الانحياز لحق شعب بورتوريكو في تقرير المصير والاستقلال على أساس قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥)، ودعوتها إلى إطلاق سراح باقي السجناء السياسيين البورتوريكيين، وحث الجمعية العامة على وضع مسألة بورتوريكو قيد النظر

الفعلي. وبالنسبة لمسألة فلسطين قال إن الحركة تدعم حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير وإنشاء دولة فلسطين المستقلة التي تتوافر لها مقومات البقاء وعاصمتها القدس الشرقية. وقال إن الوقت قد أزف لكي تتحمل جميع الدول الأعضاء مسؤوليتها إزاء هذه المسألة بالعمل صوب تحقيق حل الدولتين.

١٠ - **السيد دوس سانتوس** (البرازيل): تكلم باسم الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، والدول المنتسبة للسوق، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وشيلي وكولومبيا وإكوادور وبيرو، فأعرب عن تأييدها للحقوق المشروعة لجمهورية الأرجنتين في النزاع على السيادة المتصل بمسألة جزر مالفيناس. وقال إن اتخاذ تدابير من طرف واحد منافٍ للقرارات ذات الصلة للجمعية العامة وإن التوصل إلى حل للنزاع بين جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة بشأن السيادة على جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها، فيه صالح المنطقة بأسرها. ولاحظ على وجه الخصوص الوجود العسكري للمملكة المتحدة في هذه المنطقة وأنشطة الاستكشاف والاستخراج التي تقوم بها من طرف واحد هناك، ورأى أنها تحول دون التوصل إلى تسوية سلمية. وأضاف أن اعتبار الجزر أقاليم ينطبق عليها الجزء الرابع من معاهدة إدارة الاتحاد الأوروبي وقرارات انتساب أقاليم ما وراء البحار، لا يتماشى مع حقيقة وجود نزاع على مسألة السيادة تعترف به الأمم المتحدة. وقال إن الحكومة الأرجنتينية دأبت على إبداء استعدادها تجديد المفاوضات مع المملكة المتحدة من أجل التوصل إلى حل نهائي. وأضاف أنه في غضون ذلك، قررت الدول الأعضاء والدول المنتسبة للسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، اعتماد تدابير ترمي إلى منع السفن التي ترفع العلم غير القانوني لجزر مالفيناس من دخول موانئها، وأن تتبادل المعلومات عن أي سفن متجهة نحو جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش تحمل شحنات تتعلق بعمليات التنقيب غير القانوني على الجرف القاري للأرجنتين.

١١ - واسترسل يقول إن المملكة المتحدة طردت في عام ١٨٣٣ سكان الجزر الأرجنتينيين ومنعتهم منذ ذلك الوقت من العودة إلى الجزر وأحلت محلهم رعاياها هي. واستخلص من ذلك أن السكان الحاليين ليسوا شعباً ''خاضعاً لسيطرة وهيمنة واستغلال قوى أجنبية'' على النحو المحدد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥). وقال إن جزر مالفيناس إقليم مُستعمَر من دون شعب مُستعمَر، وقد رأت الأمم المتحدة لذلك أن موقفها خاص وفريد.

١٢ - واختتم بقوله إنه من المستصوب أن يجري استئناف المفاوضات في وقت مبكر بين طرفي المشكلة الوحيدين، على النحو الذي عبّر عنه المجتمع الدولي مراراً وتكراراً، وتشجيع ذلك ببعثة المساعي الحميدة التي يضطلع بها الأمين العام.

١٣ - **السيد إيراسوريس** (شيلي): تكلم باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فأعرب مجدداً عن دعم الجماعة لعمل اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار الذي يستحق الثناء. وقال إن أكثر من ٨٠ إقليماً خرج من إطار التبعية الاستعمارية منذ نشأة اللجنة في عام ١٩٦١، لكن ذلك لم يحدث لستة عشر إقليما لا تزال محرومة من التمتع بالحكم الذاتي. ورأى أن استكمال هذه المهمة لا بد أن يكون أحد الاعتبارات الأساسية في سياق العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار. ودعا الدول القائمة بالإدارة إلى المشاركة بذاتها في الجهود التي تعجّل بإنهاء الاستعمار.

١٤ - ومضى يقول إن إدارة شؤون الإعلام ومراكز الأمم المتحدة للإعلام قامت في هذا الخصوص بعمل مثير للإعجاب من أجل تعزيز أهداف إعلان إنهاء الاستعمار. ويُبرز الموقع الشبكي لإنهاء الاستعمار المتاح باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة الأعمال التي تضطلع بها المنظمة في هذا المجال.

١٥ - ومضى يقول إن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تؤكد من جديد دعمها للحقوق المشروعة للأرجنتين في نزاعها مع المملكة المتحدة على السيادة على جزر مالفيناس، وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها. ورأى ضرورة التوصل إلى حل سلمي نهائي يصون مبدأ السلامة الإقليمية، وفقاً للقرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية وغيرها من المنظمات. وفي غضون ذلك يتعين أن تتوقف المملكة المتحدة عن عمليات الاستكشاف والتنقيب عن الفحم الكربوني وأن تكف عن ممارسة أي أنشطة عسكرية على الجرف القاري للأرجنتين وفقاً لقرار الجمعية العامة ٤٩/٣١. ورأى أن مواصلة مهمة المساعي الحميدة التي يضطلع بها الأمين العام مفيد في تعزيز التوصل إلى حل سلمي للنزاع. ونوّه إلى أن حكومة الأرجنتين أظهرت باستمرار حُسن نواياها في هذا الخصوص.

١٦ - وانتقل إلى مسألة بورتوريكو فقال إن اللجنة الخاصة ما فتئت تنظر في هذه المسألة لأكثر من ٣٥ عاماً، لكنها لا تزال باقية دون حل. وأضاف أن القرارات التي أصدرتها اللجنة تعتبر بورتوريكو أمّة يحق لها تقرير المصير والاستقلال، وحث الجمعية العامة على النظر في جميع الجوانب المتعلقة بهذه المسألة. ثم أشار إلى الأقاليم الجزرية الصغيرة في منطقة البحر الكاريبي ومنطقة المحيط الهادئ التي تتعرض بشكل خاص للتهديدات الناجمة عن التغيير المناخي والكوارث الطبيعية ورأى ضرورة دعمها بتدابير تستهدف تحقيق نمو اقتصادي متوازن فيها توطئة لحصولها على حق تقرير المصير. وقال إنه لا بد أن يُسمح لشعب جزر تركس وكايكوس على وجه الخصوص بأن يصوغ مستقبله بنفسه، وإنه من الأمور الباعثة على التشجّع أن الدولة القائمة بالإدارة اقترحت إجراء انتخابات هناك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ كخطوة تقود إلى العودة إلى الحكم التمثيلي. وانتقل إلى الحديث عن الصحراء الغربية فقال إن الجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الخاص للتوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول يفضي إلى ممارسة شعب هذا الإقليم لحق تقرير المصير، جهود تستحق الدعم.

١٧ - **السيد يونغ** (بليز): تكلم باسم الجماعة الكاريبية فأعرب عن انشغاله لأن عملية إنهاء الاستعمار تباطأت فعلياً إلى حد التوقف، ولم تشهد في سياق العقد الفائت إلا خروج دولة واحدة من قبضة الاستعمار. وقال إن اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار تقوم بدور مهم بما تقدمه من مقترحات إلى الجمعية العامة؛ إلا أنه وبالنظر إلى أن المطاف ينتهي غالباً بقرارات الجمعية العامة إلى عدم التنفيذ، فلا بد أن يجري تمكين اللجنة الخاصة من التصرف بشكل أفعل. فعليها، على سبيل المثال، أن تضع خطط عمل واقعية للمضي قُدماً بخطى إنهاء الاستعمار خلال العقد الدولي الثالث وأن هذا التوجه أوصت به الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي لعام ٢٠١١. وعلاوة على ذلك، سيكون من المستصوب زيادة التشارك بين الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة وبين اللجنة الخاصة. وأكد أنه في النهاية سيرجع لشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وحدها إمكانية تقرير وضعيتها في المستقبل.

١٨ - وأضاف أن الحالة في جزر تركس وكايكوس أصبحت مثاراً للقلق عندما أقدمت الدولة القائمة بالإدارة بحل حكومتها ومجلسها التشريعي. ولاحظ مع ذلك أنه جرى مؤخراً تنفيذ عملية للإصلاح الدستوري وأن إجراء الانتخابات بات وشيكا هناك.

١٩ - وقال إن شعب الصحراء الغربية له أيضاً حق تقرير المصير. وأثنى على الجهود التي يبذلها المبعوث الشخصي للأمين العام. كما طالب بأن تباشَر المفاوضات التي تجري تحت رعاية الأمم المتحدة بنية حسنة وبدون شروط مسبقة بهدف التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول من الطرفين يتيح لشعب الصحراء الغربية ممارسة حق تقرير المصير.

٢٠ - **السيد رومان – موريبي** (بيرو): تكلم باسم اتحاد أمم أمريكا الجنوبية فقال إن الاستعمار نقيض الديمقراطية والحرية. وقال إن عملية إنهاء الاستعمار تصل إلى منعطف مهم بحلول العقد الثالث للقضاء على الاستعمار، غير أن هناك ستة عشر إقليماً لا تزال محرومة من التمتع بالحكم الذاتي.

٢١ - وأشار إلى مسألة جزر مالفيناس وقال إنها تنطوي على أهمية خاصة. وأكد أن الدول الأعضاء في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية تسلّم بأن هذه القضية خاصة وفريدة، باعتبارها نزاعاً على السيادة، وتحث حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة على استئناف مفاوضاتهما الثنائية في هذا الخصوص. وقال إن دول الاتحاد تؤيد الحقوق السيادية المشروعة لجمهورية الأرجنتين على جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها، وتؤكد على التوجه البنّاء الذي تبديه حكومة الأرجنتين باستمرار واستعدادها للتوصل إلى حل للمسألة عن طريق المفاوضات، وتطالب المملكة المتحدة بإظهار الاستعداد نفسه.

٢٢ - وأوضح أن الدول الأعضاء في الاتحاد وافقت على مراقبة السفن العاملة في المنطقة وإغلاق موانئها أمام السفن التي ترفع العَلَم غير القانوني لجزر مالفيناس وإخطار حكومة الأرجنتين بالسفن التي تخدم عمليات التنقيب غير القانوني على الجرف القاري للأرجنتين. وأضاف أن الدول الأعضاء في الاتحاد سعت دون طائل في عام ٢٠١٠ إلى ثني الحكومة البريطانية عن إجراء مناورات عسكرية لكنها نفذتها في نهاية المطاف. وقال إن مثل هذه الإجراءات تغيّر الحالة من طرف واحد.

٢٣ - وأعاد التأكيد باسم الدول الأعضاء في الاتحاد على جميع القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة بشأن الصحراء الغربية، وشجع الجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الشخصي من أجل التوصل إلى حل سياسي يتيح لشعب الصحراء الغربية ممارسة حق تقرير المصير.

٢٤ - ثم تكلم باسم بلده فقال، إن بيرو، بوصفها عضواً مؤسساً للأمم المتحدة، أبدت دوماً التزامها القوي بدعم المنظمة وما تبذله من جهود للقضاء على الأوضاع الاستعمارية المتبقية في العالم. ورأى أن هذه المهمة تحتاج إرادة سياسية قوية واتباع نهج لتناول هذه الأوضاع كل على حدة. وطالب الدول القائمة بالإدارة بالتعاون مع اللجنة الخاصة من أجل التعجيل بعملية إنهاء الاستعمار.

٢٥ - **السيد ويي زونغليي** (الصين): قال إن مساعدة الشعوب الخاضعة للاستعمار لإعمال حقها في تقرير المصير وتحقيق الاستقلال هو أحد الأهداف المحددة في ميثاق الأمم المتحدة؛ ورأى أنه أمكن تحقيق إنجاز تاريخي في عملية إنهاء الاستعمار يعود الفضل فيه إلى الدعم والمساعدة التي أسدتهما الأمم المتحدة. كما أن اللجنة الخاصة بذلت الكثير على مدى السنوات الأخيرة من أجل مساعدة شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في إعمال حقها في تقرير المصير، وأسهمت بنجاح في تشجيع إجراء استفتاءات في بعض الأقاليم لتحديد الترتيبات المتعلقة بالمستقبل السياسي لهذه الأقاليم. واستدرك قائلاً إنه مع استمرار بقاء ما يربو على مليوني نسمة يقطنون ستة عشر إقليماً غير متمتع بالحكم الذاتي في كافة أنحاء العالم، تظل لعملية إنهاء الاستعمار نفس الأهمية وتكتنفها نفس المشاق التي كانت عليها على مدى تاريخها.

٢٦ - ومضى يقول إن الميثاق وإعلان إنهاء الاستعمار يضعان على عاتق الدول الأعضاء إظهار عنايتها بحقوق الشعوب غير المستقلة ومساعدتها في ممارسة حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير. وأوعز إلى أن الصين أيدت في الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة الإعلان المتعلق

بالعقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار، وتمنى أن تواصل اللجنة الخاصة تعزيز صلاتها مع الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والدفع قُدُماً بعملية إنهاء الاستعمار. كما أعرب عن تطلع وفده لقيام تعاون وثيق في سياق هذه العملية بين الدول القائمة بالإدارة والأمم المتحدة.

٢٧ - واختتم بقوله إن الصين ما فتئت تدعم الجهود التي تبذلها شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي لبلوغ هدفها في ممارسة حق تقرير المصير. وأكد أن وفده سيواصل المشاركة النشطة في أعمال اللجنة الخاصة وسيتعاون عن كثب مع أعضائها الآخرين لزيادة إمكانية تحقيق نتائج إيجابية في العقد الثالث للقضاء على الاستعمار والوفاء بالمهمة التاريخية المنوطة بموجب الميثاق والإعلان.

٢٨ - **السيد ليون غونزاليس** (كوبا): قال إن بلوى الاستعمار لم تُستأصل شأفتها بعد رغم الجهود الجمّة التي تبذلها اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، والمساعي التي تقوم بها لإقامة حوار وتعاون لا يجري لسوء الطالع مقابلته بحوار وتعاون مماثلين من كل الدول القائمة بالإدارة. وقال إن شعب بورتوريكو على سبيل المثال، يرزح لأكثر من قرن تحت نير استعمار الولايات المتحدة. ومع ذلك تمكّن من الحفاظ على هويته الثقافية والروحية وإن لم يتمكن حتى الآن من تحقيق سيادته الوطنية. وأشار إلى أن اللجنة اعترفت بحق شعب بورتوريكو غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال، وطلبت إلى الجمعية العامة أن تتعامل مع مسألة بورتوريكو بوصفها قضية استعمارية، ودعت إلى إطلاق سراح السجناء السياسيين البورتوريكيين الذين يحتجزون ظلماً وراء أسوار السجون في الولايات المتحدة.

٢٩ - ومضى يقول إن النزاع في الصحراء الغربية مسألة أخرى من مسائل إنهاء الاستعمار شملها قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥). وأكد حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير. ولاحظ أن الجولات الأخيرة من المفاوضات المباشرة والمحادثات غير المباشرة لم تسفر حتى الآن عن نتيجة قاطعة، لكنه لاحظ أيضاً أن الطرفين أعادا تأكيد التزامهما بإجراء مزيد من المباحثات. وتمنى ألا يكون التوصل إلى حل يتماشى مع الميثاق والإعلان أمراً بعيد المنال.

٣٠ - وانتقل إلى نقطة أخرى فأعرب عن تأييد الوفد الكوبي دون تحفظات للحقوق المشروعة لجمهورية الأرجنتين في نزاعها على السيادة مع المملكة المتحدة بشأن جزر مالفيناس، التي تمثل جزءاً لا يتجزأ من التراب الوطني للأرجنتين. وأوعز إلى أن قرار الجمعية العامة ٤٩/٣١ يدعو الطرفين إلى الامتناع عن اتخاذ أي قرارات تؤدي إلى إحداث تعديلات على الحالة من طرف واحد: واعتبر أن استكشاف الموارد الطبيعية للجزر واستغلالها منافٍ بشكل واضح لأحكام هذا القرار. وعلاوة على ذلك، رأى أن أي إجراء يستهدف عسكرة جنوب الأطلسي، الذي أعلنته الأمم المتحدة منطقة سلام، لن يؤدي إلا زيادة حدة التوتر ويطيل أمد التوصل إلى تسوية. ورأى أن الحل القابل للاستمرار هو فقط الحل الذي يمكن أن يتم التوصل إليه عن طريق المفاوضات الثنائية؛ وحث باسم كوبا المملكة المتحدة على أن تستجيب بشكل بناء لما تبديه الأرجنتين من استعداد في هذا المجال.

٣١ - ومضى يقول إن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي يمكن أن تحقق منافع كثيرة من الدعم الذي تسديه إليها الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة وسواها من المؤسسات الدولية والدول الأعضاء، وعلى الأخص في مجال تدريب الفنيين في هذه الأقاليم. وقال إن كوبا، رغم كونها بلداً فقيراً يعاني من قسوة الحصار الإجرامي الذي تفرضه عليه حكومة الولايات المتحدة، تتعاون من أجل تحقيق هذا الهدف مع بلدان أخرى وخاصة من العالم النامي. وأعطى مثلاً على ذلك، فقال إن كوبا تستضيف حالياً ٣٠٠ من

شبيبة الصحراويين لأغراض الدراسة فيها. وطالب إدارة شؤون الإعلام أيضاً بأن تواصل إيلاء الأولوية لموضوع إنهاء الاستعمار. ورأى أن المناقشات التي تجري في سياق الحلقات الدراسية الإقليمية القيّمة، والاستنتاجات التي تتوصل إليها، وتُنشر على الموقع الشبكي لإدارة شؤون الإعلام، يمكن بشكل مفيد أن تغطى في وسائل الإعلام العالمي وأن تُطرح للتداول في المحافل الأكاديمية.

٣٢ - **السيد أوريلانا** (غواتيمالا): استهل بالإعراب عن دعمه الثابت للحقوق المشروعة لجمهورية الأرجنتين فيما يتعلق بالسيادة على جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها. وقال إن نزاع السيادة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة يمثل حالة استعمارية خاصة وفريدة، لأن الإقليم، وليس الناس، هو ما يخضع للاستعمار، حيث أُجبر السكان الأصليون على النزوح من الجزر في عام ١٨٣٣. وقال إن مبدأ تقرير المصير غير منطبق في هذه الحالة التي تُنتهك فيها السلامة الإقليمية. واعتبر أن الأنشطة التي تقوم بها المملكة المتحدة من طرف واحد على الجرف القاري الأرجنتيني أنشطة تبعث على القلق بوضوح. وتمنى أن يستأنف طرفا النزاع مفاوضاتهما الثنائية في القريب العاجل وأن يضعا نُصُب أعينهما هدف التوصل إلى حل عادل وسلمي ودائم، مؤكداً أن أحد الطرفين، وهو الأرجنتين، يبدي استعداده المتواصل للمضي قُدُماً على هذا الدرب.

٣٣ - وفيما يتعلق بالصحراء الغربية، قال إن الجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الشخصي منذ عام ٢٠٠٦ لمساعدة طرفي النزاع في التماس حل سياسي عادل ودائم ومقبول من كليهما، جهود تستحق الثناء. ولاحظ التقدم المحرز في تطبيق تدابير بناء الثقة وتوسيع نطاقها، وقال إنه يتعين على الطرفين، والدول المجاورة، مواصلة تقديم الدعم لهذه التدابير. وأكد أن التوصل إلى حل للمسألة ضروري ليس فقط لشعب الصحراء الغربية بل أيضاً من أجل إحلال الأمن والاستقرار والتكامل في منطقة المغرب بأسرها.

٣٤ - **السيد إستريميه** (الأرجنتين): قال إنه ينبغي أن ينظر إلى استمرار وجود الاستعمار على أنه فرصه، إضافة إلى كونه تحدياً. وأضاف أن بلده يؤيد تماماً العمل الذي تضطلع به اللجنة الخاصة بوصفها الهيئة المحورية التي تتولى زمام عملية إنهاء الاستعمار عملاً بالمبدأين التوجيهيين اللذين أرساهما قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) وهما تحديداً، الحق في تقرير المصير والسلامة الإقليمية. وقال إن التعاون مع اللجنة الخاصة التزام واقع على عاتق الدول القائمة بالإدارة. وقال أيضاً أنه لا يجوز في القرن الحادي والعشرين أن يظل هناك شعب يرزح تحت نير التبعية أو الهيمنة الأجنبية أو الاستغلال الأجنبي، فتلك هي جرائم ضد حقوق الإنسان وضد مبادئ الميثاق والسلام العالمي.

٣٥ - وأردف يقول إنه لا يمكن مع ذلك أن يجري تشويه مبدأ تقرير المصير لتبرير احتلال أجنبي مستمر منذ عام ١٨٣٣ في انتهاك للسلامة الإقليمية للأرجنتين. وأوضح أن النزاع على السيادة بشأن جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها حظي بالاعتراف في قرارات متتالية للجمعية العامة باعتباره حالة استعمارية خاصة وفريدة لا بد أن يجري حلها عن طريق المفاوضات بين الطرفين الوحيدين في النزاع مع أخذ مصالح سكان الجزر بعين الاعتبار. وأردف قائلاً إن الحالة خاصة وفريدة لأن السكان ليسو شعباً مستعمراً، فهم مواطنون بريطانيون حلوا محل السكان الأصليين ومنعوا باستمرار عودة جميع الأرجنتينيين إلى الجزر، باستثناء حفنة محدودة منهم. وعلى ذلك، يكون إجراء استفتاء بشأن مستقبل الجزر غير قانوني ومنحول وبدون مبرر، لأنه سيكون مبادرة بريطانية تتوجه بالسؤال إلى مواطنين بريطانيين عما إذا كانوا يرغبون في استمرار أن يكونوا

بريطانيين. وقال إن ذلك ينطوي على تحريف خطير لروح مبدأ تقرير المصير وانتهاك جسيم للسلامة الإقليمية للأرجنتين.

٣٦ - وفي غضون ذلك، تواصل المملكة المتحدة بشكل غير مشروع استكشاف واستغلال الموارد المتجددة وغير المتجددة في الأرخبيل والمناطق البحرية المحيطة المتنازع عليها، بالمخالفة لأحكام قرار الجمعية العامة ٤٩/٣١، الذي يدعو الطرفين إلى الامتناع عن إحداث تعديلات في الحالة من طرف واحد في أثناء عملية التسوية. وإضافة إلى ذلك، فإن المملكة المتحدة في تجاهل للقواعد البحرية والسياسية الإقليمية بشأن تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، تواصل إجراء مناورات عسكرية ومناورات لإطلاق القذائف في المنطقة، مما يؤدي إلى عسكرة جنوب الأطلسي في انتهاك للقانون الدولي والولاية التي يبتغيها المجتمع الدولي في هذه المنطقة. وقال إن الأعمال التي تضطلع بها المملكة المتحدة قوبلت بالاحتجاج ليس فقط من جانب الأرجنتين بل أيضاً من جانب المنظمات الإقليمية الرئيسية.

٣٧ - واختتم بقوله إن الأرجنتين دأبت على إظهار استعدادها للتفاوض من أجل التوصل إلى حل سلمي لمسألة السيادة، غير أن المملكة المتحدة التي تستغل عملياً وضعها المتميز كعضو دائم في مجلس الأمن وتتجاهل المسؤوليات الخاصة التي تستتبعها هذه الوضعية، ترفض أن تضطلع بالتزاماتها الدولية. وأضاف أن النزاع بات الآن أكثر من مجرد قضية ثنائية بين دولتين؛ فهو حالياً مسألة عالمية تتعلق باستئصال آخر معاقل الاستعمار. ومع ذلك فإن الأرجنتين مستعدة أن تكفل في أي تسوية يتم التوصل إليها بالتفاوض، احترام مصالح وأساليب عيش سكان جزر مالفيناس.

٣٨ - **السيد أوليباري** (كوستاريكا): أعرب عن تأييد وفده الكامل لعملية إنهاء الاستعمار، الذي رأى فيها أحد المنجزات الفارقة في القرن العشرين. وأثنى على العمل الذي اضطلعت به في هذا الشأن اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار. ولاحظ أن الاستعمار لا يزال مع ذلك مسألة لا يمكن أن توصف بأنها من مخلفات الماضي.

٣٩ - وقال إن إحدى المسائل التي لم يتم التوصل إلى حل بشأنها هي مسألة النزاع على السيادة بشأن جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش. وأكد أن هذه الجزر جزء من الأرجنتين منذ استقلالها، وأن عدالة مطالبة الأرجنتين بها حظيت بالاعتراف في عدد من قرارات الجمعية العامة. واعتبر أن أي إجراءات تتخذ هناك من طرف واحد، مثل استكشاف الموارد الطبيعية واستغلالها، تمثل انتهاكاً للدعوات الدولية للطرفين من أجل الإحجام عن اتخاذ إجراءات يرجّح أن تؤدي إلى تفاقم النزاع الإقليمي. وقال إن أحد المواقف الإقليمية الثابتة في هذا المجال هو الاعتقاد بأن التسوية القائمة على التفاوض والمتماشية مع القرارات ذات الصلة لكل من الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية ستعم بالفائدة على المنطقة.

٤٠ - وانتقل إلى مسألة الصحراء الغربية وقال إن التحدي الماثل فيها يكمن في التوصل إلى حل سلمي ودائم وعادل وديمقراطي يكون مقبولاً من جميع الأطراف ويتماشى مع القانون الدولي ويحترم حقوق الإنسان. ورأى أن رصد احترام حقوق الإنسان لا بد أن يكون جزءاً من ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وأن يتضمن الاستفتاء المزمع إجراؤه خيارات الاستقلال أو الحكم الذاتي أو الاندماج.

٤١ - **السيد هيرميدا كاستيللو** (نيكاراغوا): استهل بملاحظة أن العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار يجيء ولا يزال هناك بعض الأقاليم غير متمتع بالحكم الذاتي، أكثر من نصفها موجود في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر

الكاريبي. وطالب بأن يجري في الحلقات الدراسية الإقليمية التي تعقدها اللجنة الخاصة وتتسم بقيمتها الكبيرة، وآخرها حلقة العمل التي عُقدت في إكوادور، التشديد على الأهمية الكبيرة لضمان مشاركة ممثلي الأقاليم في إدارة شؤونهم من أجل الإسراع بخطى عملية إنهاء الاستعمار.

٤٢ - ودعا الجمعية العامة إلى النظر في الحالة الاستعمارية لبورتوريكو من جميع جوانبها وقال إن على الدولة القائمة بالإدارة، وهي الولايات المتحدة، أن تطلق سراح السجناء السياسيين الذين تحتجزهم وأن تسمح لشعب بورتوريكو بممارسة حقه في تقرير المصير والانضمام إلى مجتمع أمم أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٤٣ - وانتقل إلى مسألة جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها فقال إنها تمثل جزءاً لا يتجزأ من إقليم الأرجنتين استولت عليه المملكة المتحدة بالقوة في عام ١٨٣٣. وطالب هذا البلد بالإنصات إلى أصوات المجتمع الدولي واستئناف المفاوضات الثنائية مع الأرجنتين من أجل التوصل إلى تسوية سياسية سلمية تضع حداً للعسكرة المتنامية التي تمارسها المملكة المتحدة في هذه الأراضي الأرجنتينية، التي تمثل جزءاً لا يتجزأ من أمريكا اللاتينية.

٤٤ - وقال إن نيكاراغوا تكرر من جديد الإعراب عن تضامنها مع الكفاح التحرري للشعب الصحراوي. وتمنى أن تُستأنف المفاوضات بين الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية والمملكة المغربية في القريب العاجل، وأن تنتهي إلى إجراء الاستفتاء الذي ترعاه الأمم المتحدة والذي يمكن للشعب الصحراوي من خلاله أن يمارس في نهاية المطاف حقه في تقرير المصير.

٤٥ - **السيد تارار** (باكستان): استهل بالقول إنه لا بد من السعي من أجل الاستكمال الفوري لجدول الأعمال المتعلق بإنهاء الاستعمار. وأضاف أن اللجنة الرابعة تتيح المنصة التي تنطلق منها مشاركة منظومة الأمم المتحدة بأسرها في عمل متضافر يشمل جميع الجهات المشاركة في هذا السعي. وأعرب عن أسفه لأن تكون هناك ضرورة لوجود عقد دولي ثالث للقضاء على الاستعمار؛ مؤكداً أن العبء الأولي لإنهاء الاستعمار يقع على عاتق الدول القائمة بالإدارة باعتبار أنها السبب الرئيسي لاستمرار بقاء الوضع الراهن. وطالب هذه الدول بإظهار الإرادة السياسية من أجل إشراك الأقاليم التابعة لها في أمور الحكم، في الوقت الذي تكفل فيه منظومة الأمم المتحدة أن تكون شعوب هذه الأقاليم مدركة للخيارات المتاحة لها.

٤٦ - واسترسل يقول إن تقرير المصير حق لا يقبل الجدل وإن هذا الحق حيوي للمحافظة على السلام وأساسي تماماً حتى صار الآن حقاً عالمياً غير محدود بالأقاليم المسماة رسمياً بأنها غير متمتعة بالحكم الذاتي. وقال إنه في منطقة جنوب آسيا، اعترف مجلس الأمن في عدد من قراراته بحق شعب جامّو وكشمير في تقرير المصير. وقال إن باكستان مصممة على التوصل إلى حل سلمي لهذا النزاع. وفي الشرق الأوسط يستحق النضال العادل للشعب الفلسطيني من أجل إقامة دولته القابلة للبقاء والحصول على عضوية الأمم المتحدة، أن يحظى بالدعم ورأى أن ذلك سيكون ضمانة للسلام الإقليمي. واختتم بقوله إنه من المأمول أن يتم التوصل في وقت قريب إلى تسوية عادلة ومقبولة من الطرفين فيما يتعلق بمسألة الصحراء الغربية، بما يكفل لشعب الصحراء الغربية حق تقرير المصير وفقاً لقرارات مجلس الأمن. وأضاف أن من شأن ذلك أيضاً أن يعطي دفعة قوية للسلام الإقليمي.

٤٧ - **السيدة لالاما** (إكوادور): استهلت بالتنويه إلى أن المادة ٤١٦ من دستور إكوادور تؤكد حق جميع الشعوب في تقرير المصير باتباع الوسائل السلمية.

٤٨ - وقالت إن جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها لا تزال خاضعة للاحتلال غير المشروع؛ وإن الجمعية العامة نادت مراراً بإجراء مفاوضات بين الأرجنتين والمملكة المتحدة من أجل حل النزاع على السيادة. وقد أبدت الأرجنتين دوماً استعدادها لعمل ذلك لكن المملكة المتحدة تواصل الرفض متسببة بذلك ليس فقط في إهانة الأرجنتين وحدها بل إهانة المنطقة بأسرها. وقالت إن الوفد الإكوادوري يرفض الممارسات العسكرية والأنشطة المتصلة بالفحم الكربوني التي تجريها منفردة المملكة المتحدة في المنطقة المتنازع عليها، ويرى أنها غير قانونية ومخالفة لقرار الجمعية العامة ٤٩/٣١.

٤٩ - وانتقلت إلى النزاع في الصحراء الغربية فقالت إنه مسألة من مسائل إنهاء الاستعمار مشمولة بقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥). ورأت أن تعليق أنشطة بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية منذ عام ٢٠٠٣ أسفر عن اختلافات بشأن ولاية البعثة، وأن المطلب المتعلق بضرورة أن تحمل مركبات البعثة لوحات ترخيص دبلوماسية مغربية أدى إلى تقويض سلطتها وأضر بمفهوم الحيادية. ومع ذلك رأت أنه أمكن تحقيق بعض الأثر الإيجابي عن طريق تدابير بناء الثقة بين الأطراف العديدة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مثل الزيارات العائلية للسجناء أو إعادة اللاجئين إلى الوطن.

٥٠ - وانتقلت إلى مسألة بورتوريكو فقالت إن استعمارها لا يزال مستمراً لفترة تجاوزت القرن. وأضافت أنه بعد صدور أكثر من ثلاثين قراراً للجنة الخاصة تدعم حق بورتوريكو في تقرير المصير والاستقلال، فإنها تتمنى أن تنظر الجمعية العامة في المسألة من جميع جوانبها. وانتهت بالقول إن وفدها ينادي مرة أخرى بالإفراج عن السجناء السياسيين البورتوريكيين المحتجزين في الولايات المتحدة.

بيانات أُدلي بها في إطار ممارسة حق الرد

٥١ - **السيدة غرانت** (المملكة المتحدة): قالت إن المملكة المتحدة لا يساورها أدنى شك بخصوص سيادتها على جزر فوكلاند وجزر ساوث ساندويتش وجزر ساوث جورجيا والمناطق البحرية المحيطة بها؛ وإنها تقيم مع الإقليم علاقات عصرية معتادة تقوم على أساس الشراكة والقيم المشتركة. ورأت أن مبدأ تقرير المصير الوارد في الميثاق وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية هو حجر الأساس لموقف حكومتها إزاء جزر فوكلاند؛ فليس هناك سبيل لإجراء مفاوضات بشأن المسألة إلا إذا رغب سكان الجزر في ذلك، وحينما يعربون عن هذه الرغبة.

٥٢ - وأردفت تقول إن ممثلي جزر فوكلاند المنتخبين ديمقراطيا الذين يقفون ثانية أمام اللجنة الخاصة، عرضوا قضيتهم بوضوح بشأن الاستحقاق القانوني الذي يعود للشعب فيما يتعلق بممارسة حقه في تقرير المصير، وذكّروا بأن أسلاف السكان الحاليين القاطنين للجزيرة لم يقوموا بطرد شعب أصلي أو سكان مدنيين من جزر فوكلاند قبل استيطانهم فيها طوال ١٢٥ سنة سابقة. وهم أيضاً مقتنعون بأنهم كأي شعب آخر يتمتعون بحق تقرير المصير، وهي حقيقة تتجاهلها الأرجنتين للأسف.

٥٣ - وأردفت تقول إن عدة فرص سنحت من أجل التعاون في مجال مصايد الأسماك والأنشطة البحرية في جنوب الأطلسي، غير أنها قوبلت بالرفض من جانب الأرجنتين التي قامت بتطبيق تدابير اقتصادية وحظرت رحلات الشارتر الجوية وقيدت الملاحة البحرية المتجهة إلى جزر فوكلاند، وفرضت جزاءات على الشركات التي رغبت في ممارسة أعمالها التجارية هناك.

٥٤ - وأضافت أن المملكة المتحدة تجري مناورات عسكرية دورية وتحتفظ في منطقة جنوب الأطلسي بوضع

عسكري دفاعي لم يتغير لمدة ثلاثين عاماً؛ وأنها ملتزمة التزاماً كاملاً بالدفاع عن شعب جزر فوكلاند في تقرير مستقبله بنفسه. وقالت إن الاستفتاء الذي سيجري لهذا الغرض في عام ٢٠١٣ سيفصح بوضوح عن رغبات هذا الشعب أمام المجتمع الدولي.

٥٥ - وتكلمت في إطار ممارسة حق الرد بشأن مسألة جزر تركس وكايكوس فقالت إن تقدماً كبيراً تحقق منذ تعليق عمل الحكومة هناك في عام ٢٠٠٩ في سبيل تحسين الحوكمة واتباع إدارة مالية سليمة، وإنه من المقرر عملياً إجراء الانتخابات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وأوعزت إلى أنه سيجري في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر إصدار مراسيم تضع إجراءات واضحة للتصويت، وتنظم تمويل الأحزاب والحملات السياسية وتحدد أساليب إدارة الحملات الانتخابية، في أعقاب إجراء مشاورات عامة مكثّفة في الإقليم. وأضافت أنه سيجري أيضاً إصدار مراسيم أخرى تنظّم إدارة المالية العامة بشكل شفاف وتعيّين مراقبي حسابات مستقلين.

٥٦ - **السيد استريميه** (الأرجنتين): أشار إلى أن جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها جزء لا يتجزأ من الأرجنتين، وأن النزاع على السيادة عليها معترف به من قِبَل العديد من المنظمات الدولية. وقال إن الجمعية العامة واللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار دَعَتا في قراراتهما المتكررة إلى التوصل إلى تسوية لهذا النزاع عن طريق التفاوض، كما دعت إلى الشيء نفسه منظمة الدول الأمريكية. وقال إنه من دواعي الأسف أن الحكومة البريطانية، غير المتيقنة من الحجج التي ترتكز إليها، تسعى إلى تشويه الحقائق التاريخية في محاولة منها لطمس عملية السلب التي قامت بها في عام ١٨٣٣، وهي العملية التي أدانتها الأرجنتين منذ اللحظة الأولى. وطالبها بدلاً من ذلك أن تتصرف كعضو مسؤول في المنظمة وأن تستأنف على الفور المفاوضات المستحقة. وقال إن حق تقرير المصير، على النحو الذي خلصت إليه الأمم المتحدة أيضاً، لا ينطبق ببساطة فيما يعتبر مسألة تتعلق بالسيادة بين حكومتين.

٥٧ - وكرر الإعراب عن أسفه لاستمرار المملكة المتحدة في الاستيلاء على الموارد الطبيعية للأرجنتين، في انتهاك للقانون الدولي، وزيادة عسكرة جنوب الأطلسي تحت ذريعة الدفاع عن حق تقرير المصير لسكان جزر مالفيناس. وأضاف أن إجراء استفتاء فيما بين رعايا بريطانيين مع عدم وجود شعب مُستعْمر هناك، هو ممارسة غير قانونية لا تتناول صميم المسألة، كما أن محصلتها لن تضع حداً للنزاع على السيادة أو تأخذ بعين الاعتبار حقوق الأرجنتين غير القابلة للتشكيك. واختتم بقوله إن مصالح سكان الجزر وأساليب عيشهم تحميها بالفعل بشكل كافٍ القرارات ذات الصلة للجمعية العامة فضلاً عن دستور جمهورية الأرجنتين.

٥٨ - **السيد غوبتا** (الهند): قال إن جامّو وكشمير جزء لا يتجزأ من الهند، وإن المسألة التي يثيرها ممثل باكستان غير ذات صلة بعمل اللجنة. وأكد أن الدستور الهندي يضمن الحقوق الأساسية لجميع مواطنيها وأن شعب جامّو وكشمير أعرب مراراً وتكراراً عن إرادته الحرة واختار مصيره بنفسه بسُبُل سلمية تتماشى مع الممارسات الديمقراطية.

٥٩ - **السيد تارار** (باكستان): قال إن إعلان إنهاء الاستعمار يقر بحق جميع الشعوب الخاضعة للهيمنة الأجنبية في تقرير المصير. وأضاف أن حق شعب جامّو وكشمير في تقرير المصير معترف به في العديد من قرارات مجلس الأمن، التي نصت على أن يجري الحسم النهائي للمسألة وفقاً لإرادة الشعب معبراً عنها بالأسلوب الديمقراطي المتمثل في إجراء استفتاء حر ونزيه تحت رعاية الأمم المتحدة، إلا أن ذلك لم يتحقق حتى اليوم لأن الانتخابات التي تجريها السلطات الهندية ليست بديلاً عن ذلك. وقال إن شعب جامّو وكشمير لم يمارس بعد حقه في تقرير المصير.

٦٠ - **السيد غوبتا** (الهند): أعاد التأكيد على أن ولاية كشمير كانت وستظل جزءاً لا يتجزأ من الهند. كما أن المسألة لا صلة لها بالعمل الذي تضطلع به اللجنة. وقال إن الملاحظات التي يبديها ممثل باكستان لا يقبلها العقل وإنه لذلك يرفضها جملة وتفصيلاً.

طلبات الاستماع

٦١ - **الرئيس**: لفت الانتباه إلى وجود ٧٤ من طلبات الاستماع في إطار البند ٦٠ من جدول الأعمال: طلب واحد يتعلق بغوام (A/C.4/67/2)، وطلبان يتعلقان بجزر تركس وكايكوس (A/C.4/67/3)، وطلب في إطار البند نفسه (A/C.4/67/4)، و ٧٠ طلباً تتعلق بالصحراء الغربية (A/C.4/67/5). وقال إنه سيعتبر أن اللجنة ترغب في الموافقة على هذه الطلبات.

٦٢ - وقد تقرر ذلك.

رفعت الجلسة في الساعة ١٧/٥٠